التضامن الإسلامي في مجال التنمية الاجتماعية

أ.د/ عبد الهادي أحمد الجوهري(*)

مقدمة:

يقوم المجتمع الإسلامي على أساس أن أفراده وحدة تتضامن في مواجهة الحياة، وتتعاون في حمل أعبائها، ويساند بعضهم بعضاً أمام الأزمات والخطوب، فالأصل في العقيدة الإسلامية وحدة الأمة الإسلامية واتحاد كافة أفرادها، وقيامهم بكافة متطلباتها مهما اختلفت المواطن والأزمنة، وفي هذا يقول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَـٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾(1).

ويعرض الإسلام على أتباعه التعاون والاتحاد في كافة أمور المسلمين من اقتصاد واجتماع وسياسة وغيرها.

ولقد شهدت الدول الإسلامية في السنوات الأخيرة ثلاث ظواهر تشكل في مجموعها مؤشرات لما يمكن أن نطلق عليه "حركة الإحياء الإسلامي المعاصر" أو "الانبعاث الإسلامي" أو "اليقظة الإسلامية".

الأولى: الاتجاه لدى عديد من حكومات الدول الإسلامية نحو التركيز على اعتماد المقولات الإسلامية كأسس لنظام الحكم في هذه الدول، كالقول بضرورة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مختلف النواحي، والقول بضرورة المواءمة بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية وبين الأسس الإسلامية... إلخ.

الثانية: ظاهرة نمو الدور الذي تلعبه الحركات الإسلامية في هذه الدول.

(*) أستاذ علم الاجتماع بجامعة المنيا، ونائب رئيس الجامعة ـ المنيا ـ مصر.

الثالثة: الظاهرة التي يشهدها العالم الإسلامي في مجموعة، فقد شهدت السنوات الأخيرة الدعوة إلى ضرورة التنسيق بين الدول الإسلامية، وفي إطار أشمل الدعوة إلى ضرورة التضامن بين هذه الدول بل توحدها، وخاصة أن عدد أفراد الكتلة البشرية الإسلامية في العالم يصل إلى ألف مليون نسمة يمكن فرزها وتصنفيها إلى ثلاث فئات هي: الدول والشعوب والجماعات. فهناك مثلاً نحو أربعين دولة إسلامية وهي تلك الدول ذات السيادة والتي تتمتع بعضوية هيئة الأمم المتحدة، وهذه الدول تتفاوت في قوتها وضعفها وثرائها وفقرها بل في سيطرتها وخضوعها أمام الشعوب الإسلامية فهي متعددة؛ لأنها بقدر عدد الدول، وذلك لأن اصطلاح شعوب هو اصطلاح سياسي يعني انتساب جماعة من الناس لدولة ما ذات إقليم معين وخضوعهم لسيادتها، أما الجماعات الإسلامية فهي تخرج عن نطاق كل حصر؛ لأنها تضم الأقليات الإسلامية المنتشرة في بقاع شتى من المعمورة وتخضع لسيادة حكومات علمانية أو غير علمانية ابتداء من الفليبين والصين وتايلاند والإتحاد السوفيتي والهند، سريلانكا، أثيوبيا، ألبانيا ويوغسلافيا...إلخ[٢].

والتضامن الإسلامي أمر مطلوب ومرغوب، والسؤال المطروح هو: ماذا نعني بالتضامن بصفة عامة، والتضامن بالمفهوم الإسلامي بصفة خاصة؟ ثم ما هي أوجه التضامن الإسلامي في مجال التنمية الاجتماعية؟

مفهوم التضامن:

التضامن من ضمن بمعنى التزم ما هو واجب على غيره،وهذه الكلمة معروفة في المصطلح الفقهي الإسلامي بمعنى تبادل الضمان بين طرفين بحيث يصبح كل منهما ضامناً للآخر، وعرف هذه المعنى في القانون المدني أيضاً، ثم توسع في استعمال كلمة التضامن فأصبحت تدل على تبعية متقابلة بين جهتين تقتضي أن ما يقع لإحداهما

يكون ذا أثر في الجهة الأخرى، وشاع هذا الاستعمال الواسع لدى الكثيرين من علماء الاجتماع، فيرى بعضهم أن التضامن نوعان: ميكانيكي "آلي"، ويرجع إلى اندماج الفرد في مجتمعه وأخذ بعاداته وتقاليده وعواطفه وشعوره، وعضوي قائم على تقسم العمل والتزام كل بوظيفته وما عليه من واجبات[٣].

ولقد ظهر في أوروبا ـ في فرنسا بالذات ـ ضمن المذاهب الاقتصادية مذهب التضامن، وكان مما قاله أشهر أصحاب هذا المذهب وهو "ليون بورجوا" أن الشخص يولد وعليه دين للمجتمع الذي يدخل فيه، وهذا الدين الذي في ذمته نحو الحاضر يحتم عليه أن يدفعه للمستقبل، وذلك بعمله على زيادة الأموال المادية والمعنوية التي ستخلق للأجيال القادمة.

وقال علماء القانون من أصحاب هذه المذاهب أن للدائن حق أخذ دينه من أحد الدائنين على أساس تضامن المدينين جميعاً في سداد الديون[٤].

التضامن الاجتماعي في الإسلام: Social Solidarity in Islam

سبق الإسلام أصحاب مذهب التضامن جميعاً في بيان أهمية التضامن في قيام الحياة ونموها وتقدمها، كما أن الإسلام أسبق إلى اعتبار معنى التضامن معنى إنسانياً، قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[٥]، وقال جل شأنه: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُوا﴾[٦]، وقال سبحانه: ﴿وَلاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[٧]، وقال سبحانه: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾[٨]، وقال جل شأنه: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[٩]، وقال صلى الله عليه وسلم: "ولا تقاطعوا ولا تدابروا ولا تحاسدوا وكونوا عباد الله إخواناً"، وقال عليه الصلاة والسلام: "يد الله مع الجماعة".

معنى هذا أن المسلمين يجب أن يتحدوا والأخوة الحقة تستلزم التعاون والتعاطف والتكافل للتغلب على ما يعترض المسلم من صعوبات، قال الله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمْ الظَّالِمُونَ﴾[١٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ * فَكُّ رَقَبَةٍ * أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ * أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ * ثُمَّ كَانَ مِنْ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ﴾[١١]، وقال جل شأنه: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالاً فَخُورًا﴾[١٢]، وقال صلوات الله عليه: "وترى المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسدِ إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر جسده بالسهر والحمى". متفق عليه، وقال عليه الصلاة والسلام: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه". متفق عليه.

المؤمن الكامل هو الذي يشارك أخاه في السراء والضراء والسعادة والشقاء، يقول صلوات الله عليه: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة"[١٣]، وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه"، وقال صلوات الله عليه وسلم: "لأن يمشي أحدكم مع أخيه في قضاء حاجته أفضل من أن يعتكف في مسجدي هذا شهرين"[١٤]، وقال رسول الله: "خير الأصحاب عند الله خيرهم لصاحبه وخير الجيران عند الله خيرهم لجاره"[١٥]، وروى أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "من كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له، ومن له فضل

ظهر (أي دابة) فليعد به على من لا ظهر له إلى أن عدد من أصناف المال ما عدد، حتى رأينا أنه لاحق لأحد منا في فضل"[١٦]، وقال عليه الصلاة والسلام: "ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرة إلا كان كصدقتها مرتين".

وهكذا نجد في كتاب الله وأحاديث رسوله الكريم ما يحض على الوحدة والتعاطف والتكافل بأسمى المعاني، لدرجة أن هناك ربطاً واضحاً بين العبادة الحقة والوفاء بحق المجتمع في الثروة، حتى أن الإسلام قد اعتبر عدم الوفاء بهذا الحق كفراً يستوجب العذاب الأليم وصدق الله حيث قال: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُوْلَئِكَ هُمْ الْمُتَّقُونَ﴾[١٧].

وللتضامن في الإسلام صور عديدة منها: الوحدة والتكامل، والتكافل الاجتماعي، والتعاون، والتنسيق، والتعاطف.

والتكافل الاجتماعي في الإسلام باعتباره رافداً من روافد التضامن يضع في اعتباره أن للفرد ذاته مصلحة خاصة في أن يقف عند حدود معينة في استمتاعه بحريته، وأن للمجتمع مصلحة عليا لابد أن تنتهي عندها حرية الأفراد، ولذا يقرر الإسلام مبدأ التكافل بين الفرد وأسرته، وبين الفرد والجماعة، وبين الجيل والأجيال المتعاقبة.

أما التكافل بين الفرد والجماعة فإنه يوجب على كل منهما تبعات ويرتب لكل منهما حقوقاً، فكل فرد مكلف أولاً أن يحسن عمله الخاص؛ لأن ثمرة العمل الخاص ملك للجماعة، وعلى كل فرد مكلف أن يرعى مصالح الجماعة كأنه حارس لها، والتعاون بين جميع الأفراد، ويجب مصلحة الجماعة في حدود البر والمعروف، والأمة مسئولة عن حماية الضعفاء فيها ورعاية مصالحهم[١٨].

وثمة جانبان واضحان في التكافل الاجتماعي في الإسلام يتميز بهما عن كل نظام، فهناك تكافل روحي وتكافل مادي، ويهتم الإسلام ببث دعائم التكافل المعنوي في مجتمعه، فهو الأساس الذي يقوم عليه التكافل المادي ويدوم، فيجعل الإسلام أفراد مجتمعه جسماً واحداً يشعر بشعور واحد يقف في الحياة موقفاً واحداً[١٩]، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضاً"[٢٠].

ويعني التكافل المعنوي في الإسلام أن يصبح كل فرد معبراً عن أخيه، وأن تقوى الرابطة بين الجماعة حتى تصير متماثلة من كل جانب متشابهة في كل اتجاه ويصور ذلك قول رسول الله صلوات الله عليه: "المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى ذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم"[٢١].

ويحذر الإسلام أبناءه من التفكك والتناحر لما لذلك من عواقب وخيمة يقول الله سبحانه: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾[٢٢]، ويقول رسول الله عليه السلام: "من أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوا عنقه بالسيف كائناً من كان"[٢٣].

أما التكافل المادي في الإسلام فيقوم على دعائم التكافل الروحي، فالتكافل المادي في المجتمع الإسلامي فريضة، لها أبعادها القريبة والبعيدة، وحدوده التي تحيط المجتمع من أطرافه، فهناك رباط عام يضمن تحقيق التكافل المادي وهو فريضة الزكاة التي تمسح آلام البؤس والعوز وتظل المجتمع بظل الرحمة والحنان، فهي كما قال رسول الله صلوات الله عليه: "صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم".

والإسلام يرى في الزكاة فريضة للتكافل الاجتماعي أنها فريضة مادية، ومع ذلك يربطها بأصل الإيمان ويقرر لها قداسة العبادة[٢٤].

مفهوم التنمية الاجتماعية:

يعتبر موضوع التنمية من أكثر الموضوعات ذيوعاً في الكتابات الاجتماعية والاقتصادية بل السياسة المعاصرة، وبخاصة تلك الكتابات التي تهدف إلى وضع خطط محددة للارتقاء بالمجتمع الإنساني في عمومه، أو بعض المجتمعات النامية، ومما لا شك فيه أن موضوع التنمية أصبح يمثل مكان الصدارة والاهتمام في العلوم الاجتماعية، وتزداد أهمية هذا الموضوع بالنسبة للمجتمعات النامية التي أصبحت تعتمد على التنمية كأساس لدفع مجتمعاتها نحو الأخذ بأساليب التقدم والتحديث.

والتنمية مفهوم لا ينتمي إلى علم واحد بل لابد من تعاون علوم مختلفة وتخصصات متباينة في هذا الإطار، ولقد اختلف المفكرون الاجتماعيون فيما بينهم في تحديدهم لمفهوم التنمية وأبعادها ومعوقاتها فركز البعض على الجوانب الاقتصادية وركز آخرون على جوانب أخرى.

والحقيقة أنه لا يمكن فصل التنمية الاقتصادية عن التنمية الاجتماعية لارتباط كل منهما بالأخرى، إذ تعمل التنمية الاجتماعية على خدمة الإنتاج من ناحية وخدمة الإنسان من ناحية أخرى كما يجب أن تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى الدخل من ناحيتين وإلى توفير فرص متكافئة من الخدمات لأعضاء المجتمع من ناحية أخرى حيث إن الإنسان كهدف رئيسي للتنمية الاجتماعية من أقوى العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية، فهو الوسيلة التي تساعد على تحقيقها وهو الهدف الذي توجه هذه التنمية من أجله[٢٥].

والتنمية بصفة عامة هي التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها[٢٦]. وترتبط التنمية من حيث أهدافها وتصوراتها وعملياتها بالإطار الفكري للمجتمع.

ورغم أنه من المسلم به أن التنمية في تكاملها وآثارها أو نتائجها العامة هي عملية موحدة تستهدف إحداث تغيير وتطوير كمي ونوعي في المجتمع على مراحل زمنية مخططة فإنه قد جرى العرف على تقسيمها من قبل التحليل إلى جانبين أساسيين: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

ويمكن النظر إلى التنمية كهدف وكأسلوب وكعملية:

فهي كهدف تحاول الوصول بالإنسان إلى مستوى الاستمتاع بالرفاهية والإحساس بالكرامة وزيادة فاعليته في أداء دوره الوظيفي من خلال مؤسسات المجتمع وهيئاته في حدود قيم ومعايير معينة تسير عليها حياة الناس في المجتمع.

وهي كأسلوب تحاول بطريقة معينة تنمية الطاقات البشرية وحسن استثمارها وزيادة فاعلية المشاركة الشعبية في الجهود التي تبذلها الدولة، وذلك عن طريق مجموعة من المشروعات الخدمية تقدمها لأفراد المجتمع لتكون ملاذاً ومتاعاً ونفعاً لأبناء المجتمع جميعاً.

وهي كعملية من حيث إنها حق لكل الناس دون تفرقة وعامل لتحقيق العدالة الاجتماعية، فهي السياسة العامة التي ترسم خطوطها الأجهزة العليا من الدولة، وتترجمها الأجهزة التنفيذية إلى مجموعة من الخطط ذات البرامج في المشروعات القابلة للتنفيذ في ظل نظم تحيطها بالضمانات والقواعد التي تلزم المسئولين عن الأداء بالقيام بأعباء مسئولياتها التي تحقق تكافؤ الفرص، وتجعل من الخدمات حقوقاً مشروعة للناس جميعاً، ولقد جرى العرف في تحديد أهداف التنمية الاجتماعية على أساس أنها تعنى بكل التغيرات المنشودة؛ لإحداث تحسين مطرد ومتزايد في مستوى معيشة الفرد، وذلك عن طريق ما يحقق ذلك في حاجاته إلى الغذاء والصحة والتعليم والعمل والسكن والثقافة والترويح والشعور بالانتماء والأمن إلى جانب حاجته الروحية والنفسية وحاجته إلى

الاطمئنان على حاضره ومستقبله، والإسكان والثقافة والإعلام والتأمينات الاجتماعية ورعاية المعوقين وغيرها من مجالات الخدمات العامة بإطار التنمية الاجتماعية وقطاعاتها.

ومن أجل ذلك تستهدف التنمية الاجتماعية كهدف نهائي توفير المطالب الأساسية للحياة من رعاية صحية وفرص تعليمية وفرص للعمل وتأمين المسكن، وغير ذلك من الحقوق التي قررتها المواثيق الدولية وقد سبقها في ذلك الإسلام، إذ يقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾[٢٧]، والإنسان الجائع لا يحس بالكرامة مثل غير الجائع، فتوفير لقمة العيش لكل مواطن من مقومات تحقيق الكرامة الإنسانية، والعاطل لا يحس بالكرامة مثل من يعمل، فوجود فرص عمل للقادر، وطالب العمل من معومات الكرامة الإنسانية، والإنسان المريض لا يحس بالكرامة مثل صحيح الجسم والعقل، فتوفير العلاج والدواء من معومات تحقيق الكرامة، والإنسان الجاهل لا يحس بالكرامة مثل المتعلم فتوفير فرص التعليم من مقومات تحقيق الكرامة، والإنسان الذي لا يجد مسكناً مناسباً لا يحس بالكرامة مثل من لديه مسكن مناسب، فتوفير المسكن المناسب من مقومات تحقيق الكرامة، والإنسان المكبوت الذليل الذي لا يستطيع التعبير عن رأيه والذي لا يحس بالأمن والأمان على نفسه وأسرته لا يحسن بالكرامة مثل الآمن على نفسه وأسرته والقادر على التعبير عن رأيه، فحرية التعبير وتوفير الأمن للمواطنين مقوم من مقومات تحقيق الكرامة، وقس على ذلك الكثير والكثير من مقومات تحقيق الكرامة للإنسان، وكلها تدخل في إطار الخدمات والرعاية[٢٨].

ومن ناحية أخرى ارتبطت التنمية الاجتماعية بتنمية الموارد البشرية التي تمثل الوسائل التي يتمكن الإنسان من خلالها القيام بأدواره الاجتماعية والإنتاجية في الحياة

وتتركز تنمية الموارد البشرية في اكتساب الفرد من المعرفة والخبرة والدراية والمهارة ما يمكنه من المشاركة الفاعلة في شئون مجتمعه الحياتية.

وبصفة عامة يمكن تعريف التنمية الاجتماعية بأنها تلك العمليات المتشابكة التي يتم عن طريقها توفير المناخ المناسب للمواطن من حرية وعدالة وطمأنينة وتكامل ومشاركة ورعاية ورفاهية واستقرار؛ لكي ينمو إلى أقصى ما تسمح به إمكانياته وقدراته؛ ولكي يتكيف تكيفاً ديناميكياً مع المجتمع الذي يعيش فيه، ويحدث به من المتغيرات ما يراه لازماً بالأساليب الديمقراطية في حدود النظام.

ويختلف هذا المفهوم بطبيعة الحال عن مفهوم التنمية الشاملة وكذا عن مفهوم تنمية المجتمع: Community Development الذي عرفته هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٦م على أنه "العملية التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن[٢٩].

العمل الاجتماعي Social Work مفهومه ومجالاته في الدول الإسلامية:

يعتبر العمل الاجتماعي أداة ووسيلة لكل من جانبي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويركز بصورة خاصة على الجوانب الإنسانية في نسيج التنمية، إنه ليس بديلاً عن التنمية الاجتماعية وإنما هو مكمل لها، فبينما توجه التنمية الاجتماعية جهودها إلى جميع فئات المجتمع لتحسين نوعية حياتها وتعظيم إسهامها في التنمية يركز العمل الاجتماعي على الفئات التي يبطئ تفاعلها مع المجتمع لسبب أو لآخر (أو الفئات المعرضة لذلك) لتحسين نوعية حياتها وتعظيم إسهامها في التنمية، ويكون ذلك عادة إما عن طريق مساعدة هذه الفئات على النمو والتكيف مع ظروف المجتمع أو عن طريق إحداث تغيرات في الظروف المجتمعية نفسها، والعمل الاجتماعي في نهاية

الأمر يركز على العنصر الإنساني والقيم الاجتماعية والتنظيم البشري، بحيث تتواءم هذه المقومات وتتفاعل مع مجمل عناصر العمل الإنمائي الأخرى، حتى يمكن تعميم العائد من نتائج جهود المجتمع الحكومية والأهلية.

والعمل الاجتماعي يستهدف في نهاية المطاف ضمان وصول ثمرات التنمية للمستحقين والمنتفعين على أساس من فهم وتحديد لاحتياجاتهم وظروفهم، وهو بهذا كله يمثل حلقة أساسية من حلقات الجهود المطلوبة في سلسلة الجهود الإنمائية المتشابكة، وهو بهذا يتخلل ويساند ويدعم كثيراً من أنشطة المجتمع في مختلف القطاعات، وأن مردوده ينتشر ويتشعب ليمثل إحدى الطاقات المحركة للتنمية، والعاملة على مواجهة المشكلات التي تعوق مسيرتها أو تبطئ حركتها أو تهدد جهودها[٣٠].

وتتمثل المجالات الحالية للعمل الاجتماعي في البلاد الإسلامية في التصنيفات الإجمالية الآتية:

١- المساعدات المالية للأسرة والأفراد المحتاجين ممن تشملهم فئات الضمان الاجتماعي.

٢- المساعدات المالية والعينية ومعونات الإغاثة في حالات الطوارئ والكوارث الاجتماعية أو الطبيعية.

٣- رعاية فئات المعوقين جسمانياً وعقلياً واجتماعياً، وذلك عن طريق إنشاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية أو التربية الخاصة أو المراكز التأهيلية لمختلف الفئات.

٤- رعاية المسنين والعجزة عن العمل ممن لا عائل لهم.

٥- رعاية الأسر المفككة ودراسة مشكلاتها والعمل على مواجهتها وتدريب الأسر الفقيرة على مهارات إنتاجية تمكنها من العيش الكريم.

٦- إصدار التشريعات لحماية الأسرة وتنظيم العلاقات بين أفرادها.

٧- العمل على مراقبة الأحداث المنحرفين وتدريبهم تدريباً مهنياً خلال فترة الحكم عليهم.

٨- رعاية السجناء وتدريبهم على العمل وتكييفهم للعودة إلى الحياة العادية في المجتمع.

٩- تشجيع الصناعات اليدوية والحرف التقليدية والريفية حفاظاً على التراث الفني وتشجيعاً للارتياد السياحي.

١٠- إنشاء المراكز الاجتماعية في الريف والحضر؛ لإنعاش البيئة وتوفير بعض الخدمات للبيئة المحلية عن طريق الجهود الذاتية المعانة.

١١- إنشاء الأندية والمراكز والساحات الرياضية.

١٢- فتح مراكز تدريبية في المهارات المنزلية ورعاية الطفولة للفتيات والأمهات.

١٣- تأسيس الجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها لتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية للأعضاء ولنشر الوعي التعاوني.

١٤- تأسيس الجمعيات الأهلية والتطوعية ودعمها للقيام بخدمات الرعاية الاجتماعية.

تلك هي المجالات الرئيسة التي تدخل في إطار العمل الاجتماعي المرادف للرعاية أو الشئون الاجتماعية، ويلاحظ أنه يتسع أو يضيق قليلاً عن تلك المجالات حسب تاريخ بداية العمل الاجتماعي في كل دولة من الدول الإسلامية وحسب ما توفره لها من موارد وخبرات، كما يرتبط بهذه المجالات عمليات وأنشطة مرتبطة بالتخطيط والتدريب والبحوث تقوم بها الأجهزة الحكومية والأهلية في مختلف المستويات، ومعظم هذه المجالات والأنشطة تتركز في مسئوليات وزارات الشئون الاجتماعية أو هيئات مماثلة وإن اختلفت مسمياتها في بعض البلدان الإسلامية.

ومع التأكيد على أهمية تلك المجالات التي تتولاها وزارات الشئون الاجتماعية إلا أن ما حدث في كثير من الدول الإسلامية من تغيرات سريعة ومتلاحقة خلال العقدين الماضيين وما ترتب على سياسة التخطيط من أجل التنمية وما واجه هذه الدول من تحديات قد استلزم مراجعة للمجالات التقليدية للعمل الاجتماعي ووسائله في إطار التنمية الشاملة.

ومع التأكيد على أهمية الأدوار والوظائف التي يمارسها العمل الاجتماعي الرعائي فإن قضايا التنمية وتحديات التطوير الاجتماعي والحضاري في العالم الإسلامي، ولابد أن تنقل مركز الثقل في العمل الاجتماعي إلى دوره الإنمائي[٣١].

ركائز التنمية الاجتماعية في الإسلام:

وضع الإسلام المبادئ العامة والقواعد الشاملة لحياة اجتماعية سليمة وترك التطبيقات لتطور الزمان وبروز الحاجات، وهو بهذا الشمول وهذه المرونة قد كفل لأحكامه التطبيقية النمو والتجدد ومسايرة ظروف الحياة المتغيرة.

ولقد ظلت الإنسانية دهوراً طويلة تفرق بين القوى الروحية والقوى المادية تنكر إحداهما لتثبت الأخرى، أو تعترف بوجودهما في حالة تعارض وخصام حتى جاء الإسلام، فإذا هو يعرض فكرة جديدة كاملة متناسقة فجمع بين الدنيا والآخرة في نظام الدين وبين الروح والجسد في نظام الإنسان وبين العبادة والعمل في نظام الحياة، وعن تلك المواءمة الحكيمة بين العقيدة والسلوك وبين ما يتصل بالروح وما يتصل بالمادة تصدر تشريعاته وفرائضه وتوجيهاته وحدوده.

وفي مجال التنمية أتى الإسلام بإطار تنموي يجمع بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية من خلال تعاليمه وحوافزه في العمل والإنتاج والملكية وتوزيع الثروة حيث تتضمن الشريعة الإسلامية خمسة جوانب هي: الجانب الروحي، والجانب الخلقي،

والجانب الاجتماعي، والجانب السياسي، والجانب الاقتصادي، متكاملة ومترابطة مع بعضها البعض لتكوين الشخصية السوية والمجتمع المتكامل ذي المنهاج الإسلامي عقيدة وأفعالاً والذي يضمن نجاح المجتمع في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود[٣٢].

والملاحظ أن هناك اتجاهات ذات طابع أيديولوجي تسيطر على طبيعة التنمية في عالم اليوم بعضها شرقي وبعضها غربي، بعضها مجدد وبعضها محافظ أو تقليدي، وهناك ما يؤخذ من نماذج وأفكار عن التنمية في الغرب أو الشرق، دون فحص ملاءمتها موضوعياً وتاريخياً وثقافياً لمجتمعنا الإسلامي وفكره وعقيدته، وتكون النتيجة إخفاق تجارب التنمية وتدفع الدول الإسلامية وشعوبها ثمن هذا التقليد عن الغرب والشرق، أو نقل التجارب دون محاولة إقامتها وجعلها مناسبة للبيئة الإسلامية.

ومع الاعتراف بوجود معطيات قطرية وظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية لكل دولة من الدول الإسلامية إلا أنه من الممكن التوصل إلى ركائز عامة وأساسية للتنمية الاجتماعية في البلاد الإسلامية تستمد أصولها من الشريعة الإسلامية يمكن أن تكون بمثابة إطار عام تنطلق منه عمليات التنمية الاجتماعية على أن تقوم كل دولة بتكييف هذه العمليات وأساليب التنمية في ضوء الظروف والمعيشية للهيئات والجماعات المحلية بها.

ويمكن أن يحتوي هذا الإطار على المبادئ الآتية:

١- تتبع عمليات التنمية من قيمنا الإسلامية وتراثنا ومبادئنا وواقعنا، ودعم هذه القيم وترسيخها يمثل إحدى المقومات الرئيسية للتنمية.

٢- التنمية الاجتماعية وسيلة غايتها الإنسان ذاته، ويعتبر التكافل الاجتماعي الإسلامي أهم ضمانات نجاحها.

٣- إن التنمية نشاط متعدد الأبعاد ويجب بذل الجهود في عدة اتجاهات في الوقت نفسه، فالإسلام يهدف إلى إحداث التوازن بين مختلف العوامل والقوى.

٤- المعونة التي تقدم للناس خدمة وحق لهم يجب ألا نجرح فيها عزة المحتاج بل تراعي فيها كرامته وفرديته.

٥- الأسرة هي نواة المجتمع والبيئة لنمو أفراده، ومن هنا تنبع ضرورة الاهتمام بها وتأمين حياتها حتى تتمكن من القيام بمسئولياتها في المجتمع.

٦- يستدعي نجاح عملية التنمية تعاون أفراد المجتمع يقول الله تعالى: ﴿وَلاَ تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[٣٣]، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "خير الأصحاب عند الله خيرهم لصاحبه وخير الجيران عند الله خيرهم لجاره"[٣٤].

٧- العدالة الاجتماعية دعامة أساسية للتقدم الاجتماعي، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنْ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾[٣٥]، وقال سبحانه: ﴿وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[٣٦]، وقال صلى الله عليه وسلم: "ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع"[٣٧].

٨- مشاركة الأهالي في التنمية هي أحد الأسس التي يجب أن تقوم عليها التنمية الاجتماعية ضماناً لنجاح المشروعات وعدم جنوحها عن أهدافها وتأكيداً لتحديد الاحتياجات الفعلية للمواطنين يقول الله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾[٣٨]، ويقول جل شأنه: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾[٣٩].

٩- إن تأكيد الذات والهوية الإسلامية لا يعني الانغلاق عن تجارب المجتمعات الأخرى خارج نطاق العالم الإسلامي، والاقتباس والتكييف والاستفادة من خبرات العالم أمر تفرضه مقتضيات التطوير وتحديات العصر وتؤكده التعاليم الإسلامية.

يقول الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لأُوْلِي الأَلْبَابِ﴾[٤٠]، ويقول سبحانه: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ﴾[٤١]، ويقول جل شأنه: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾[٤٢].

١٠- وجود نظام للحوافز عملية أساسية في عمليات التنمية يقول الله تعالى: ﴿إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾[٤٣]، ويقول سبحانه وتعالى: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ﴾[٤٤].

١١- التوافق بين مصلحة الفرد والمجتمع عملية أساسية في المتطلبات التنموية.

١٢- التنمية عملية إرادية تغييرية والطاقة اللازمة للتغيير تكمن في المجتمع نفسه وأفراده، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[٤٥]، وقال جل شأنه: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[٤٦].

١٣- الاعتراف لجميع أفراد المجتمع بحقهم في التمتع بثمرات التنمية الاجتماعية، وعليهم من جانبهم المساهمة في إنجازها.

١٤- تقوم عمليات التنمية على أكتاف كل من الرجل والمرأة في إطار من الشريعة الإسلامية.

مسيرة التنمية الاجتماعية في البلدان الإسلامية:

تمثل قضية التنمية تحدياً أساسياً من التحديات التي تواجه البلدان الإسلامية سواء على المستوى الحكومي أو المستوى الأهلي، والمعروف أن نقطة البداية للتخطيط من أجل التنمية قد اختلفت من دولة إلى أخرى في العالم الإسلامي نتيجة لاعتبارات تاريخية وسياسية واقتصادية، واختلف حجم المستهدف في خطط التنمية من دولة لأخرى باختلاف الموارد المتاحة لتنفيذ الخطط والبرامج والإمكانيات الفنية والتنظيمية

والقدر الاستيعابية كما تباينت منطلقات التنمية وأولوياتها في البلدان الإسلامية في ضوء العديد من الاعتبارات، وتحديد الاحتياجات بكل بلد من البلدان، وتمثلت أهداف التنمية الاقتصادية في زيادة الناتج القومي، ومعدلات الإنتاج السلعي في قطاعات الإنتاج المختلفة، كما تمثلت التنمية الاجتماعية في برامج التوسع في الخدمات من تعليم وصحة وسكن وثقافة وإعلام ورعاية اجتماعية وغيرها من مجالات الخدمات العامة.

ومع الإشارة بما تحقق في العديد من البلدان الإسلامية من إنجازات إلا أنه من الملاحظ أن قطاعات الخدمات قد جاءت في المرتبة التالية ولم تحظ الأهداف النوعية بما تستحقه من اهتمام مثل ما حظيت به الأهداف الكمية، ولا جدال في أهمية التنمية الاقتصادية، لكنه من الضروري العمل على إحداث موازنة بين كل من جانبي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فاتباع المنهج التكاملي في عمليات التنمية يجنب الكثير من الآثار السلبية في هذا الإطار.

وتعتمد عمليات التنمية بصفة عامة على تحريك فعال لطاقات المجتمع وتتمثل تلك الطاقات فيما يلي:

١ـ الطاقة البشرية:

وهي عبارة عن المعرفة والخبرة وحجم السكان ونوعيته، ومع تباين البلدان الإسلامية في هذا المضمار إلا أنه يمكن القول بصفة عامة إنها مازالت في الكثير من البلدان تفتقر إلى المهارات والخبرات؛ لمواجهة التحديات ومازالت طموحاتها الخدمية والاستهلاكية أكبر من كفاءتها الإنتاجية، وإن كانت هناك بلدان بها وفرة نسبية في الأيدي العاملة والمهارات والخبرات، كما يلاحظ بصفة عامة ارتفاع نسبة الأطفال دون سن العمل وذلك بالمقارنة ببلدان العالم الأخرى، ورغم الإيجابيات المستقبلية لهذه الظاهرة فإنها تمثل عبءاً حالياً، وتحدياً لعمليات التنمية الخدمية.

وتمثل المرأة نصف السكان تقريباً في العالم الإسلامي، وهذا يعني ضرورة الاهتمام بها وإعطائها فرصة المشاركة في عملية التنمية في إطار التعاليم الإسلامية هذا بجانب الظاهرة السكانية الواضحة التي تتمثل في الهجرة من الريف إلى الحضر بحثاً عن فرص جديدة لزيادة الدخل واستمتاعاً بالخدمات المتاحة التي قد لا تكون متوافرة في الريف وأدى ذلك في بعض البلدان إلى حدوث خلل في بعض عمليات التنمية، كما أدى إلى ما يمكن أن يسمى في لغة علم الاجتماع "ترييف المدن Ruralization وهذا يؤكد ضرورة الاهتمام بالتنمية الريفية في إطار التنمية الشاملة.

٢ـ الطاقات المادية والموارد الطبيعية:

هذا النوع من الطاقات كثير ومتعدد في البلدان الإسلامية بعضه مستكشف وبعضه في حاجة إلى الاستكشاف إلا أنه يلاحظ التباين الشاسع في الدخول بين الدول بعضها والبعض الأخر.

وهذا يؤكد على ضرورة التضامن الإسلامي في مجال التنمية.

٣ـ الطاقات الدينية والقيم الثقافية التي تحكم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية:

وهي في مجموعها طاقة المجتمع المعنوية في مسيرته نحو أهداف التنمية، ومدى قدرة المجتمع على تحمل أعباء مسيرة التنمية، ويملك العالم الإسلامي من الطاقات الدينية ما يدفع بالتنمية إلى الأمام، ويكون حافزاً ودافعاً رائعاً، لكن ذلك يتوقف على مدى الالتزام بما ورد في الشريعة ونصت عليه تعاليم الإسلام، هذا ولقد ورد على العالم الإسلامي ألوان عديدة من الغزو الفكري من مصادر عديدة وفي فترات تاريخية متباينة محاولة محو الصورة الحقيقية للعقيدة الإسلامية أو تشويهها وبث روح الفرقة بين الإخوان، وقد ترك هذا بلا شك آثاره السلبية التي لا يمكن إزالتها إلا بالعودة إلى اتباع الشريعة الإسلامية بما تمثله من كل المعاني السامية.

٤ـ الطاقة التوجيهية للمجتمع:

وتتمثل في القيادات السياسية والاجتماعية القادرة على توجيه التنمية وتحرك الطاقات المجتمعية وصولاً إلى غذ أفضل وأداء أروع[٤٧].

وفي ضوء الواقع الإسلامي لمسيرة التنمية الاجتماعية ومع الإشارة بما أنجز في كثير من قطاعات التنمية الاجتماعية إلا أن ثمة معوقات تختلف من بلد إلى آخر، هذه المعوقات تعوق مسيرة التنمية في بعض الأحيان وتقلل العائد وتزيد من التكاليف المادية والمعنوية في بعض الأحيان الأخرى، وللتغلب على هذه المعوقات يقترح:

١ـ وجود سياسة اجتماعية واضحة المعالم في مجالات التنمية الاجتماعية وعلى مستوى كل وطن وعلى المستوى الإسلامي ككل.

٢ـ وجود الأجهزة الفنية المتدربة في مجال التخطيط. والتخطيط كأداة من أدوات التنمية يستدعي وضع سلم الأولويات في المشروعات واختيار أفضل السبل وأيسرها لتحقيق الأهداف، يقول الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾[٤٨]، كما يستدعي التخطيط تجنيد كافة الطاقات ومشاركة الجميع في العملية التخطيطية ويستدعي أيضاً قيامه على أساس النظرة العلمية والمستقبلية طويلة الأجل مع إمكانية تجزئة الخطط الطويلة إلى خطط متوسطة وقصيرة المدى يقول الله تعالى: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِمَّا تَأْكُلُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلاً مِمَّا تُحْصِنُونَ * ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾[٤٩]، وتستدعي العملية التخطيطية توفير الرقابة والمتابعة بأشكالها المختلفة[٥٠]، يقول الله تعالى: ﴿وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[٥١]. ويقول جل شأنه: ﴿وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[٥٢].

٣- ضرورة توفير المرونة الكافية في تطبيق اللوائح والنظم بما يتمشى مع مختلف المواقف والمتطلبات التنموية.

٤- ضرورة توفير البيانات والمعلومات الكافية (الكمية والنوعية) واللازمة للتخطيط؛ ولذا يقترح دعم أجهزة البحوث والدراسات التنموية في كل بلد من بلدان العالم العربي الإسلامي.

٥- ضرورة توفير الطاقات البشرية المؤهلة والمدربة في مجالات التنمية ومستوياتها المختلفة.

٦- توفير الموارد المالية للمشروعات الاجتماعية واعتبار تلك المشروعات استثمارية بجانب كونها خدمية.

٧- ضرورة وضع أولويات المشروعات على أساس الاحتياجات الحقيقية.

٨- دعم النشاط الأهلي في مجال العمل الاجتماعي وتوضيح الرؤية أمامه والتنسيق بين هيئاته وتمكينه بكل الطرق النظامية من القيام بدوره.

٩- ضرورة قيام أجهزة الإعلام بدور أكثر فعالية في مساندة عمليات التنمية.

١٠- الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في برامج التنمية شريطة العمل على الاختيار الأفضل لنوع التكنولوجيا الملائمة من حيث: الفاعلية، وحجم السوق، ونوع العمالة المطلوبة، والدراية الفنية؛ لتشغيلها وصيانتها في إطار العالم الإسلامي[٥٣].

آفاق التضامن الإسلامي في مجالات التنمية الاجتماعية:

يعتبر التضامن الإسلامي ضرورة تمليها أحكام الشريعة الإسلامية مقوماً أساسياً من المقومات الحضارية المشتركة للأمة الإسلامية في تراثها التاريخي وفي سعيها الحاضر؛ لتأكيد مكانتها ودعم دورها المنوط بها في عالم اليوم، ولمواجهة تحديات العصر والتخطيط لغد أفضل في ثقة وإبداع.

وإذا كانت هناك مظاهر للتباين والتنوع في ظروف البلدان الإسلامية وإمكانياتها فإنه يوجب التأكيد على التضامن وتحويل هذا التباين إلى طاقات إيجابية ترسي دعائم التكافل والتعاون والتماسك والوحدة.

ولقد ظهرت في السنوات الأخيرة جهود مكثفة في مجالات كثيرة من مجالات التضامن الإسلامي، ففي عام ١٩٦٩م، وعقب حريق المسجد الأقصى دعت المملكة العربية السعودية إلى مؤتمر قمة إسلامية واستجابت الدول الإسلامية وانعقد المؤتمر بالفعل في الرباط في شهر سبتمبر ١٩٦٩م، وتلاه مؤتمر لوزراء خارجية الدول الإسلامية في جدة في مارس ١٩٧٠م.

وقد قرر المؤتمر الأخير تكوين أمانة عامة للمؤتمر الإسلامي، وبذلك تشكل أول هيكل تنظيمي دولي دائم للتضامن الإسلامي وتنسيق السياسات الخارجية للدول الإسلامية، ومنذ ذلك الحين ازداد عدد التنظيمات التي قامت باسم التضامن الإسلامي وتنسيق السياسات العامة للدول الإسلامية، ومنها على سبيل المثال: مؤتمر المنظمات الإسلامية العالمية، مؤتمر المنظمة الأفريقية الآسيوية الإسلامية، المؤتمر الإسلامي الآسيوي، مؤتمر الدول الإسلامية الصناعية، المؤتمر الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا، بنك التنمية الإسلامية، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الاتحاد العالمي للمدارس الإسلامية، ومؤتمر علماء المسلمين، مؤتمر الدعوة الإسلامية، مؤتمر الدفاع عن العالم الإسلامي، الأمانة العامة لاتحاد الإذاعات الإسلامية.

ومع الإشادة بأدوار تلك المنظمات وأعمال المؤتمرات إلا أن الأمر مازال يحتاج إلى تكثيف الجهود في مجالات عديدة في مجالات التضامن الإسلامي، ومنها مجال التنمية الاجتماعية بصورة عامة والعمل الاجتماعي بصورة خاصة، إذ إن ذلك لم يحظ بما هو جدير به من جهد إسلامي مشترك.

وإذا كانت جهود حالية تتم من خلال التعاون بين البلدان الإسلامية في مجال التنمية الاجتماعية إلا أنها تظل جهوداً متناثرة تمليها ظروف آتية موقوتة، ومن ثم فإن التضامن الإسلامي مدعو إلى أن يركز على تخطيط سليم ورؤية مستقبلية للحاضر والمستقبل.

ويستدعي ذلك العمل على وضع استراتيجية التنمية الاجتماعية في العالم الإسلامي لأن تضع الإطار السليم للتضامن والتعاون والتكامل الإسلامي المنظم في هذا المجال.

وثمة مستويات للتضامن الإسلامي:

١- على مستوى ثنائي.

٢- على أساس مجموعة إقليمية.

٣- على أساس إسلامي دولي.

ويمكن تصنيف الدول الإسلامية إلى خمسة نماذج:

١- نموذج يشمل بلداناً تتميز بصفة عامة بقلة السكان وفائض في الموارد المالية وحداثة في نظم التنمية والعمل الاجتماعي مع قلة الخبرات الفنية.

٢- نموذج يشمل بلداناً تتميز بصفة عامة بحجم كبير من السكان وموارد محدودة نسبياً واقتصاد عريض ومتنوع وبتجربة أطول في التنمية والعمل الاجتماعي وفائض في الخبرات الفنية ونواة لتكنولوجيا متطورة.

٣- نموذج تتميز بلدانه بحجم كبير نسبياً من السكان وخبرة طويلة في التنمية والعمل الاجتماعي وموارد مالية وبشرية كافية نسبياً.

٤- نموذج تتميز بلدانه بحجم كبير نسبياً واعتماد كبير على الاقتصاد الزراعي وخبرة حديثة نسبياً بالتنمية والعمل الاجتماعي وموارد مالية وبشرية محدودة للغاية.

٥- نموذج فريد تمثله فلسطين وشعبها الذي شردته قوى الاستعمار والصهيونية واغتصبت أرضه؛ ولكنه صامد في معركته يدافع عنها بكل الوسائل المتاحة.

ووقفة موضوعية أمام هذه النماذج وما تتضمنه من إمكانيات وطاقات بشرية ومالية وتكنولوجية يمكن القول إن ثمة آفاقاً عديدة يمكن أن تكون مجالاً للتضامن الإسلامي منها: المشورة الفنية، المعونة المالية، إقامة الحلقات الدراسية والمؤتمرات لتبادل الخبرات وتوفير الأجهزة الفنية، والمعدات المؤسسية، والمنح الدراسية والتدريبية، وأعمال البحوث.

فقضية تمويل برامج مشتركة أو انتقال الخبرات الفنية في مجال التنمية الاجتماعية فيما بين الدول المصدرة لقوة العمل والدول المستوردة لها تستحق التفاتة خاصة بين قضايا التضامن الإسلامي في هذا المجال إذ لابد من تأكيد قاعدة إسلامية التشغيل وإسلامية التمويل بمعنى ضرورة التكامل بين البلدان الإسلامية ذات الوفرة في قوة العمل المدربة والبلدان الإسلامية ذات الوفرة في الموارد المالية، ومن هذا المنطلق فإنه من الضروري العمل على إيجاد نوع من التخطيط على المستوى الإسلامي للطاقات البشرية.

وفيما يتعلق بالبحوث والدراسات الاجتماعية فإنها تمثل قاعدة أساسية للتعاون الإسلامي في التطبيق العلمي والموضوعي للاستراتيجية المقترحة للعمل الإسلامي في مجال التنمية ويقترح إنشاء مركز إسلامي للتدريب والبحوث الاجتماعية ويرتبط بمجال البحوث تشجيع التأليف والنشر للدراسات والمراجع الإسلامية التي تعالج قضايا التنمية الاجتماعية وخاصة ما يتناول قضايا الفكر والممارسة الإسلامية.

يضاف إلى هذا التشجيع الترجمة من اللغة العربية وإليها للبحوث والدراسات الإسلامية والأجنبية التي تمثل خبرة إنسانية يمكن الاستفادة منها في تطوير التنمية الاجتماعية الإسلامية، كما يقترح إنشاء مركز إسلامي للتوثيق والمعلومات في مجال التنمية، إذ يعتبر جمع المعلومات والوثائق والبيانات الإحصائية وغير الإحصائية مسألة هامة على مستوى العالم الإسلامي ومن المهم تبادل هذه المعلومات للاستفادة بها في تنفيذ

برامج التنمية الاجتماعية وتطويرها؛ لذلك يقترح إنشاء مثل هذا المركز على أن يقوم على الأسس العلمية والتكنولوجية الحديثة في إقامة مثل هذه المراكز.

ويقترح إنشاء مجلس وزراء الشئون الاجتماعية للمسلمين يختص بدراسة قضايا مجلس التنمية الاجتماعية المشتركة وإقرار المشروعات الاجتماعية التي تدعم التضامن الإسلامي.

كما يقترح عقد مؤتمرات على المستوى الإسلامي لبحث قضايا التنمية الاجتماعية في قطاعاتها العديدة يحضرها خبراء الشئون الاجتماعية المسلمون من أساتذة في الجامعات وممارسين في الميدان.

ويقترح إنشاء صندوق إسلامي للعمل الاجتماعي لتمويل الشئون الاجتماعية ودعمها للمسلمين من خلال مجلسهم المقترح.

ويقترح أيضاً إنشاء مركز إسلامي للتنمية الريفية ومركز للتنمية الحضرية.

كما يقترح دعم المؤسسات الاجتماعية في فلسطين المحتلة لمواجهة الاحتياجات المتزايدة لاستراتيجية الصمود والنضال.

نحو نظرية إسلامية في مجال التنمية الاجتماعية:

من الملاحظ أن الفكر الغالب في مجال التنمية الاجتماعية مستمد في جملته من تصورات وأوضاع وممارسات مرجعها العالم الخارجي شرقي أو غربي ومع التقدير الواعي لضرورة الاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية إلا أنه من المعروف بين علماء الاجتماع أن من قواعد الفكر العلمي الاجتماعي أنه فكر يستمد موضوعيته ومصداقيته من قدرته على فهم الواقع وتشخيصه وتحليله والتأثير فيه. ومن خلال التفاعل المستمر بين الفكر وفروضه ونظريته من ناحية وبين الواقع المعاش وخصوصياته الحضرية من ناحية أخرى تتبلور الأفكار والنظريات والأسس العلمية وتكتسب مصداقيتها وفاعليتها،

لذلك فإنه من الضروري تمحيص الفكر والمفاهيم والفروض التي تقوم عليها عمليات التنمية الاجتماعية في البلدان الإسلامية حالياً، ومراجعة قضاياها مراجعة ناقدة في ضوء الممارسة والخبرة وفي ضوء الشريعة الإسلامية.

ومن السبل التي تعين على تطوير عمليات التنمية الاجتماعية في البلدان الإسلامية ودعم التضامن الإسلامي العمل على بلورة نظرية إسلامية تقود الرؤية الإسلامية في التخطيط لعمليات التنمية الاجتماعية وتنفيذها وتقويمها، وهذا بلا شك جهد ضخم يحتاج إلى تظافر الجهود ويتطلب التعاون بين الأكاديميين المشتغلين بالعلوم الاجتماعية والمخططين والمنفذين العاملين في الحقل الاجتماعي وضمانات نجاح الفكرة تتمثل في أن تعاليم الشريعة الإسلامية تضمن الكثير والمفيد في كل ما يتصل بشئون الفرد والجماعة والمجتمع وأن العالم الإسلامي به من الخبرات ما يفوق تصور الأصدقاء والأعداء فلتخلص النيات وتبدأ المبادرات.

وبالله التوفيق،،،

١. الحواشي:

(١) الآية ٥٢ من سورة المؤمنون.
(٢) مجلة السياسة الدولية، العدد ٦١، القاهرة يوليو ١٩٨٠م.د.مصطفى مؤمن، قسمات العالم الإسلامي المعاصر، دار الفتح، بيروت، ١٩٧٤م.
(٣) معجم العلوم الاجتماعية "تصدير ومراجعة د.إبراهيم بيومي مدكور" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥م، ص ١٤٨.
(٤) حمزة الحميعي الدمهوجي، الاقتصاد في الإسلام، القاهرة، ١٩٧٩م، ص٢٤٤. محمد عطية الإبراشي، روح الإسلام، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦٩م، ص٢٨٠.
(٥) الآية ٢ من سورة المائدة.
(٦) الآية ١٠٣ من سورة آل عمران.
(٧) الآية ١٠٥ من سورة آل عمران.
(٨) الآية ٧١ من سورة التوبة.
(٩) الآية ١٠ من سورة الحجرات.
(١٠) الآية ٢٥٤ من سورة البقرة.
(١١) الآيات ١٢ ـ ١٧ من سورة البلد.
(١٢) الآية ٣٦ من سورة النساء.
(١٣) رواه البخاري.
(١٤) رواه الحاكم.
(١٥) رواه الترمذي.
(١٦) رواه مسلم.
(١٧) الآية ١٧٧ من سورة البقرة.
(١٨) دكتور سيد بدوي، علم الاجتماع والنظم الاقتصادية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠م، ص٢٠٢.
(١٩) دكتور مصطفى، المجتمع الإسلامي، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٤م، ص١٣٩-١٤١.
(٢٠) أخرجه البخاري.
(٢١) أخرجه أبو داود والنسائي.
(٢٢) الآية ٤٦ من سورة الأنفال.
(٢٣) أخرجه مسلم وأبو داود.
(٢٤) دكتور مصطفى عبد الواحد، المرجع السابق.
(٢٥) دكتور عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية. مكتبة الطليعة بأسيوط، مصر، ١٩٧٨م، ص١٠٣.

(٢٦) دكتور محمد عاطف غيث في تقديم كتاب دكتور نبيل السمالوطي، علم الاجتماع التنمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨م. كذلك انظر، دكتور محمد الجوهري، علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩م. منصور حسين وكرم حبيب، التنمية الاجتماعية، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٧٧م.

(٢٧) الآية ٧٠ من سورة الإسراء.

(٢٨) دكتور عبد الهادي الجوهري، المرجع السابق.

(٢٩) دكتور عبد المنعم شوقي، تنمية وتنظيم المجتمع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٠م. دكتور عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٠م.

(٣٠) استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، نوفمبر ١٩٧٩م.

(٣١) استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي، مرجع سابق.

(٣٢) دكتور محمد عبد المنعم عفر، التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث، دار المجتمع العلمي بجدة.

(٣٣) الآية ٢ من سورة المائدة.

(٣٤) رواه الترمذي.

(٣٥) الآية ٩٠ من سورة النحل.

(٣٦) الآية ٩ من سورة الحجرات.

(٣٧) الجامع الصغير.

(٣٨) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٣٩) الآية ٣٨ من سورة الشورى.

(٤٠) الآية ١١١ من سورة يوسف.

(٤١) الآية ٤٢ من سورة الروم.

(٤٢) الآية ٤٣ من سورة النحل.

(٤٣) الآية ٣٠ من سورة الكهف.

(٤٤) الآية ١٩ من سورة الأحقاف.

(٤٥) الآية ١١ من سورة الرعد.

(٤٦) الآية ٥٣ من سورة الأنفال.

(٤٧) استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي، مرجع سابق.

(٤٨) الآية ١٨٥ من سورة البقرة.

(٤٩) الآيات ٤٧ ـ ٤٩ من سورة يوسف.

(٥٠) دكتور محمد عبد المنعم عفر، النظام الاقتصادي في الإسلام، دار المجمع العلمي بجدة ١٣٩٩هـ دكتور محمد عبد المنعم عفر، اقتصاديات الوطن العربي بين التنمية والتكامل، دار المجمع العلمي بجدة، ١٤٠٠هـ

(٥١) الآية ١٠٥ من سورة التوبة.

(٥٢) الآية ٩٣ من سورة النحل.

(٥٣) استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي، مرجع سابق.